حواشي الأخوين على حاشية التجريد

حاشية الأمويين على
شرح التجريد

حواشی اخوین
علی حاشیہ البحر الرائق

۱۰۴

(۴)

حاشیۃ الاخوین علی حاشیۃ الخیر

کما فی الدر

نیست تاثیر را بغیر از دل و جان را
من و ایثار تو تا از دل و جانم اثرست

فافہم ما ذکرہ من حرر واللہ اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي من علوب السعداء بتجريد العقائد والشكر للشكور
الذي يشرح صدور العلماء بتسديد القواعد والصلاة على النبي المبين
سيد السعداء وعلى آله المخصوص من أسباب الشقاء وعلى أصحابه
أصحاب أولي التوحيد وصحابته الذين هم الصفوة أشراف أصحاب العدالة
فلما كان مذهب الأشعري على سائر المذاهب كعلم أبي الأنبياء بهارف الخلائق
وحب علي من الأولياء غير [illegible] ان الأشعري من تحلى بنور الوراثة
بحواشر العلوم البهية والمنشئ [illegible] على
لوجه بالصورة العلمية سيما أصول الدين المخرج من حبائل
التقليد الى فروة اليقين سيما وحائق الأشعري المنسوبة الى السيد المرحوم
المكسوة على شرح التجريد مشتملة على صحائف خارجة عن أفكار الأنام وحاوية
لأطهار الأفاضل ومقاصد الطبائع النقاد ومتوافق الأذهان الوقاد
وإنه كالبحر على الماء العام ومسلك الدر الفاخر والسوح الصافي الغور
عقائده والمستشعر أسرار فوائده لكي لا حواله على سائر الطلبة المحبط بها
الأوهام والطالب بشريفه لا يهتدي بها الا بالإلهام أورد عليه اعتراضات
عرضايته وهي مراده بشوهها بشرائفه ولم تشمل سول بعض المتحول مع
انه واجب القبول حتى حال وافاضة سمك عالم السعي إليه فتملك طلبا
بعمل الأفكار وإقبال الى التأمل والاستبصار فلما تفرس من سحاب الفطور
عذوبة أنهاره وفي ظله الظليل التبس غرة أنهاره وكست المتشوف المواضع المعلومة من هذا

من الكسل الى النهاوة والاسباب فانتشت من سحاب العلوم أنهارا وفضلت
من مشاهد مدينها أوطارا خاوت ان اخوض بعضها أنتهي على واردها بالفتح
لدي والقضي عن بعض الاعراض آفاتها واخرق منزل كان لم يكن مشاهد كورا والنظر
الى بعضها وبعضه مسطورا ولما تأتى ما تشا وذلك بفضل الله يؤتيه من
وجوب العادة من التقدم ان يتحف القراء الى اولياء النعم بتحفة على قدر
وجده به على حسب مكنتهم اردت ان اخرص وكم عاشت من مؤيد سلطان
طوائف الإمام وبه ملك اسلام السلام وقوى أجنحة الإيمان وبين وهن الأنام
وطلح صحيح الصلاح وعاش غير المجرد وليح وجه البلاد واسلاء القلوب بالسرور
عن الدين صوله لا تترك للعدو سبيلا فاجا وشوكة حصلت الفوائد ما راجا
وعدده جبلة تحمل الافلاك ذبولا وعدده لين ملمع الطبال طبلا ولم يراجا
الغنم او ياب ذي ثلب مضغ وسود وهم لم يسمع في الابراج الفوارس مثل
اسوده ولو وامت الدوكا كانوا كفيرهم رعايا ولكل الهدى وهام وهو
واضح اساس الحراب رامح مواضح العقاد المعصب نسبه الحديد بحمي
الكماة الانسيه المساه وطبيعة الوغا وجوح وخانق الاطاره شوهها الكماة
من وجنة الفتاة واشعة الافكار وشوهها المستغني في الفضائل الحديد عن
السان والافتخار الاشتهار الحسن في وصف انهاره وسلطان
السلاطين ملاح فسلطين الذين هم اولي البلاد نزاهة واول البشائع
بنائه احد جناحي الدنيا الملوبالزهد والتقوى وولي الآثار المحمودة
والمساعد المقصود الملهم ايد نصره وامره وابد ملكه وعمره عالم الوصول

ان الماخوذ فی التعریف هو الثبوت لغیره الذی هو الوجود
لغیره والمعرف الوجود العینی ولیس احدهما عین الاخر بل قسما
من مطلق الوجود وهو الثبوت علی ان المفهوم المذکور مما یلزم
التعریف المذکور بحسب نفس الامر لا انه نفسه قال صاحب
المقاصد لا نسلم معنی الذی یحکی وجوده الا بعد تعقل معنی الحصول
فی الاعیان او الاذهان وقال بعض الاعاظم ان الامکان مما اخذ
فی کل من طرفی الوجود والعدم وهو عبارة عن سلب الضرورة
عن طرفی الوجود والعدم قال بعض الافاضل ولهذا التعریف
نظر لان المراد بالامکان اما الامکان الملازم لا یتضمن
الموجودات الخارجیة لاشتراط الحصول عند العقل فی صحة
الاخبار واما الامکان مطلقا فیتناول التعریف المعدومات
والحق والصواب ان الحصول عند العقل شرط صحة الحکم فمن یعلم
الاشیاء علما حصولیا لا شرط اصلا لصحة الحکم فمن یعلم الاشیاء
علما حضوریا بما هی الوجود وبدون ان یرتسم منها الصور فیه
تأمل قال ومما یسلب انه قال بعض الاکابر لما کان سلب الفاعل
والمتعلق عن المعدوم سلبا لنسبی الوجود وسلب النسبی اما بسلب
المطلق او بسلب السند المنتفی الا المطلق ولا شک ان السند الذی هو
وصف المؤثریة والمتأثریة ثابت للمعدوم بمعنی ان مکون المسلوب
هو المطلق الذی هو الوجود وسلب الوجه عن مفهوم المعدوم

ومما آب عنه بان نفی الاشتمال عن المعدوم کما ذکره ذلک
البعض ونقل عن المشی الصالحی وجه اولویة تعریف الشفاء انها
المتأثریة لا الی مفهوم مما ذهب من مفهوم الاشتمال لانخ عن تمثل
قال بعض الاعاظم فیه نظر لانا لا نفهم ان معنی الفاعل هو الموجد
المؤثر ومعنی المتفعل هو الموجد المتأثر غایة الامر ان یسلم انهما
لا یکونان الا فی موجود بمعنی قوله فمراده ان معنی هذا لا یکون
تعریف الموجود بالفاعل تعریفا لفظیا فلعله انه اخص من الموجود
لصدق الموجود علی المعلول الاضطراری الفاعل بخلاف
بعض الاکابر لا قال ان بعضهم فد حمل هذا الکلام علی المسامحة
والبناء علی الغالب وجوز التعریف اللفظی بالاسناط المؤذن
الدال علی الصورة المقصودة بالحاق بتعریفه عرفا لانا نمنع
وجود قرینة واضحة دالة علی کون المراد من الفاعل حقیقیا او
لازمه اعنی معنی الموجد وقوله اما یلزم انه قال بعض الافاضل
وبعد ما کان کذلک یحتمل ان یکون التعریف لفظیا
من لم یلتفت واما الشبهة هذا التعریف قوله اصح سبب
لا سبب فی الاول او وصح غیر السبب ای التعریف صحیح
السبب ای المؤثر وغیرها فی غیر الاول قوله بثبوت الخبر انما
قال بعض الاعاظم فیه نظر لانه یلزم بمنع هذا التحقیق ان یکون
تعریف کل مشتق بعد ما یحققه لما ضاع الاشتقاق باخذ الانتفاء

وليس كذلك اذ يجوز مثلا تعريف المحاسن بالمحرك بالارادة ولا
يجوز تعريف الاحساس بالمحرك الارادي ثم قال ومحصل المقام ان
السؤال عن الشئ قد يكون عن مفهومه حتى اعم الشئ اخص
يكون تعريفا لما فاقد الاشتمال على ما فقد قبيل ما المتحرك
اعم مما يكون الخارج من القوة الى الفعل وقد يكون السؤال عما
صدق عليه الشئ فحينئذ لا يكون التعريف بالشئ تعريفا لما فاقد الاشتمال
بما فقد الاشتمال كالمحاسن والمحرك بالارادة ولا يمكن ان تعريف
الوجود بما يمكن ان يخبر عنه ليس من قبيل الوجه الاول حالا لزوم ان
يكون تعريفا للوجود بامكان الخبر وقد تبط وقد يكلف بعض الاذكياء
وقال ان الشئ لم يدع ان تعريف الشئ على الوجه الاول الذي
هو المراد بلا شبهة تعريف للفاقد بالفاقد بل ادعى ان تعريف
الشئ تعريف لفاقد الاشتمال سواء كان فاقد الاشتمال للتعريف
كما في التعريف الاول او بما يساوي من اللوازم الشئ استنادا
فاقدية كما في التعريف الثاني وان تعريف الوجود بما يمكن ان يخبر
تعريف بسبب امكان الخبر كما صرح به في شرح المواقف ثم يرد
عليه ان الكلام في صحة الوجود وما ذكر في تعريفه يعبر عن عوارضه
مدا ولا يلتفت الى ما توهم من ان الوجود عند الخازني عبارة عن
عن امكان الخبر الفعل والاشتمال فحينئذ يجوز ان يكون الوجود وصفا
مؤولا اعني مبنيا عبارة عن امكان الخبر عن الفعل والاشتمال

والعالم كان الاعتماد في ما تقدم ذكره الشئ مما بعد ان من
البديهة بمعنى عدم النظر فيها خلاف بديهة التصور وقلت
ان البديهة المذكورة مما يكاد ان يجامع البديهة بمعنى الشئ
المتصف بالوجود ولا يمكن ان استشعارها عند النظر في البديهة
المذكورة مما يجامع البديهة بمعنى الشئ المتصف بالوجود قد يقال
قال الشئ في شرح المواقف وصاحب المقاصد مما احتاج
من يعترف بان الوجود معلوم بحسب ما لا يكون بديهيا ما هو
فضلا عن بديهته وعبرة آه قال بعض الافاضل ومحرر ان الكلام
في التصور بحسب خصوصه مدا ويمكن ان يكلف بقال يحتمل
ان يكون الوجود عبارة عن بعض الاشياء البديهة ومشتبهة
بالبعض الآخر ويكون التعريف بالوجه العام مميزا عما
فصل التصور بخصوصه بالشبهة يدل عليه ما نقل عنهم
الشئ من تمثيل الدائر بقوله وليس بشئ آه قال بعض
الافاضل ان مناط الاستدلال على بداهة الوجود بالبين
وهو متحقق في جميع الاجزاء وهذا القول شئ هذا وعند الشئ
في نفس الامر ورس جماعة صاحب الشذا حاصل عليه الشئ
قوله لانه انما يعلم آه قال بعض الافاضل ان الاستدلال لا يتعلم
مع بداهة الخبر من بداهة التصديق بداهة تصور الوجود قبل
الاستدلال واما بعد الاستدلال فلا نم عدم علمه لانه حاصل بتصور

الوجود والعدم سابق على البديهي والسابق على البديهي اول بالبداهة
فنقول ان البعض الغير البديهي ليس هو الوجود والعدم معا ولا يخفى ان
الحكم بمباينة التصديق على هذا التقدير يكون حكما على بعض الاجزاء
بالمجموع فلا تنصور الصغرى وطعا فنايل قوله فلا شك انا نجزم الخ
حاصله اختيار الجزم بمعنى الجزم المذكور ومنع ما ذكر من المغايرة الاولى
فلان الجزم بانها مقصودة الجواب مثلا غير ما ذكره واما مغايرته للمعنى
الثاني فلعدم زوال هذا الجزم عند زوال الجزم بالجوهرية فلا يرد
عليه ما قال بعض الافاضل من انه ان اريد بالجزم بان العلة موجودة
الجزم بان العلة احد الوجود اشا للمقابلة للوجوب فلا يجدي نفعا
وان اراد به الجزم بالمقصودية حتى يكفي هو الجزم الثاني بعيد وان
اريد به الجزم بمعنى احد هذين والانصاف انه لا فرق بين التعبيرين
قوله وحينئذ الاعتماد بان العلة موجودة بانما آثر عليه بانه لم
اراد انه لا يزول اعتماد وجود العلة المتصفة بالمقصودية ام وان اراد
انه لا يزول الاعتماد بوجود العلة مطلقا فهو مسلم لكن هذا لا ينفع
لان المعتمد هو العلة المعروضة المتصفة بالجوهرية وانما طعن عنه
السيد في بعض كتبه بان قال ان معنى الكلام ان ملك العلة يحمل
عليها انها جوهر ويحمل عليها انها موجودة ولا يلاحظ العقل في هذا
الحمل تقيد الوجود بكونه وجود جوهر بل يلاحظ من الوجود ومدلول
هذا التقيد كما اذا قيل زيد ضارب فان الحمول هنا ليس هو الضرب

المقيد بكونه ضرب زيد فانه لم يزل هو الاعتماد بالوجود المحمول
على ملك العلة او وجود ملك العلة الخ ملا سم السرطراء منشا هذا
السوال الغلط المقصود حيثما التبادر منها الكلمة وعلامة الجواب عليها
على الوجه المذكور آه قال صاحب المقاصد ان اتحاد مفهوم العدم
لا دخل له في الاستدلال بل على تقدير تعدده كان بطلان المغير اظهر اذ
يزيد على هذا احتمال آخر وهو ان يكون رد السوال مبنيا على العدم بمعنى
آخر فالاولى ان يحذف من البين قوله فلا يرد اعترض عليه
بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المغير ملاحظة احد ذلك المعاني المختلفة
من غير ملاحظة لفظ الوجود اصلا فان هذا المعنى شامل للوجود وغيره فلا
يلائم كون العدم مغايرا للوجود وانت خبير بان الالفاظ في حوله باجد ذلك المعاني ليس
جميع المعاني على ما يعلمها طلابه من ضابط والضابط المعلوم المحقق هو الالفاظ
في لفظ الوجود وقد كنت لاجزم بالاعتراض قال بعض الاعاظم ره نظرا الى
ان معنى قولنا زيد معدوم بعد ما هو معنى قولنا زيد ليس بموجود
بوجود الماضي بل هو اخص منه فاذا وجد زيد بوجود اخر وعدم بعدا
صدق انه ليس بموجود بوجود الماضي وكذب انه معدوم بعدمه الماضي فلا يكون
عدما صليا الا ملاحظة تعدده اجيب بعد ما وافقه ان منشا هذا الاعتراض
الغلط وعدم التفرقة بين عدم الماضي وعدم الماضي فقولنا زيد
ليس بموجود بوجود الماضي معناه ان زيدا الموجود في الزمان الماضي
ليس بموجود في الزمان الحاضر وقولنا زيد معدوم بعدمه الماضي معناه
ان زيدا الموجود في الزمان الماضي معدوم في الزمان الحاضر فالعدم
المحمول على زيد في الثاني هو العدم المحمول على الوجود في الاول
فالعدم المحمول على الوجود في الاول هو العدم المحمول على زيد في الثاني

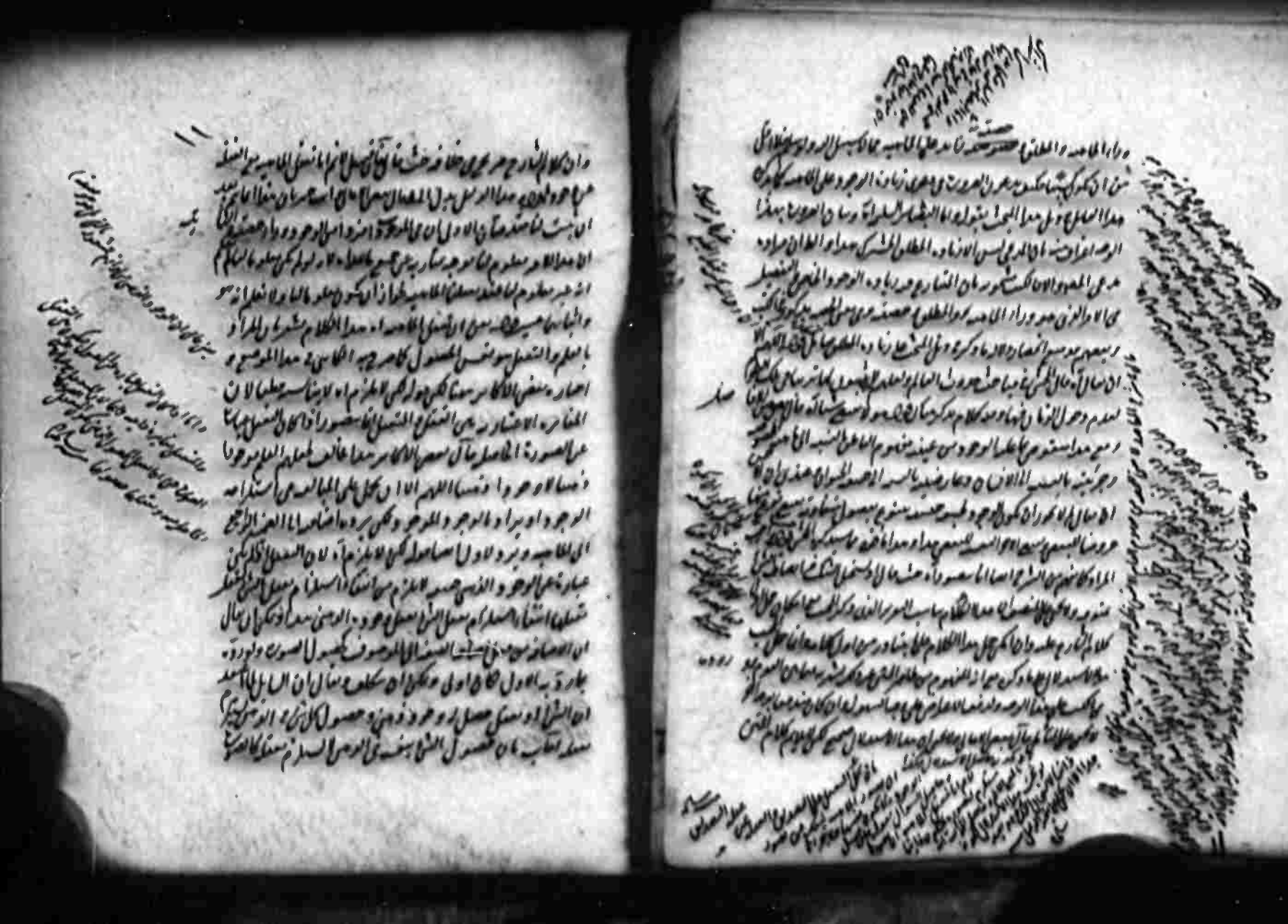

او وجد في الذهن فانا نعلم بقينا ان بينهما امرين احدهما وجود في الخارج
وجود وثانيهما موجود في الذهن وعرض فعلى هذا الطريقة الموجود في الخارج
الذي موجود حقا اذ ليس الا مفهوم الحيوان الذي هو جوهر وموجود في الذهن
وكذلك مفهوم الحيوان واحصل ان الذهن مع مفهوم الذهن كيفية نفسانية
عرض وموجودة في الخارج واما الجوهر والموجود في الذهن هو مفهوم الحيوان
هذا والمتبادر من هذا الكلام ان يكون الشيء الواحد صورتان في الذهن
ان كانت تلك الكيفية النفسانية لم تساعد نزول الامر على هذا وقد يقال على ما هو المشهور
من اطلاق الصورة على الشيء الذي بحذاء الشيء لا على ما يحل فيه ويقوم به
على الاشكال المشهور ويشهد بعيد وعلى تقدير حمله على ما هو المشهور
فحصل الكلام في هذا الموضع كما ماطول الذيل وتسنم السنام الموضع اللائق ان
والذهن لا يقبل وكلك قال بعض الافاضل الذي يسبق الذهن
يدل على وجود الصورة بالطبيعة ولا نزاع في الحدود بين الماوى والملاوى بقبل الزوال
والبرودة تمانع النفوذ فترم فيهما ما يقتضيه كما ان الحرارة مع الاجسام الاخر
قابل للاذعان والبرودة بالعكس هذا الذي ذكره عرض ذهني واما ما اورده
قال بعض الافاضل الكلام في جواز اختلاف افراد الوجود على الوجه المذكور ممكن
الكلام على ما سبق عرضي جواز ذلك ولا استحالة من افراد الافراد بحيث لا يدرك الكيفية
ملائمة لها بعيدا لا فراد وتعاقبها على محل واحد لا بسبيل الدفعة فالقول بان الكلام
غير الوجود الواحد ونسبة فعدم كذا القول ليس ايضا كلاما في الوجود المعين وكذا
النقض بالسواد المحل فانه اذا تجزى بان كان سوادا قويا وانضم الابطوا آه لبياض الجسم

وانت خبير بان ذلك لا خلاف فيه الا اقتضاء غير مشروط بالتعقل او لزومي
ان لا فاعل في الوجود لا يكفر الا الاختلاف فيه الا اقتضاء بالفعل على سبيل
حاله ق٥ اللهم الا ان يقال آه قال بعض الافاضل ولا يسكن في ان اقتضاء
امر ما موجود في المفهوم يقتضي انصافه بذلك المفهوم قطعا وان لم يكن منصفا
بالفعل بانه هذا وفيه بحث بين لان انصاف الشيء بالموهوم لا يستدعي انصافه بالعارض
على ما حقق في افراده امر اعتباري فتامل ق٥ والجواب ان مراد
الشيخ ان ذا لسبب اي الممكن اذا لم يكن محدثا آه والاولى ان يقال ان ذا لسبب
بدونها كما سبق الى بعض ما علم بالبداهة او كشف او حدس او غيره من
البديهيات واجاب بعض الافاضل بان مراد الشيخ ان كل ما لا سبب له لا يحصل له
التعين الدائم الا من جهة سببه وورد عليه بانه كلام ملفق بلا طريق يرجع اليه بالتامل
الصادق ق٥ لا يخفى ان بيان وجوده ولزاره آه قال بعض الافاضل يتضح من
عدم ولا له وجود المعلول المعين على وجود مدة معينة سوى حصوص ذات
العلة لا يتبين عند من لم يحضر من ذات المعلول ان المعلول يقتضي العلة لا
مكانه وان لا يتبين العلة والا لما تعدد العلل مطلقا وهذا المعنى لا ينافي عدم
جواز تعدد العلل في المعلول الواحد واما العلة فاعتصاصها بالمعلول لا يحصل من
ذاتها فيستدعي العلم بها العلم بخصوص المقتضي فظهر ان هذا السوال يمكن ان يجاب
عنه باختيار الشق الاول لان قلت فيلزم ان يعلم خصوص المعلول بواسطة
خاصة معلوم ضبط بها وغيره مساو بلا شبهة عند الى العلة المعينة معلومة
مساواتها ايضا كما تضطر من الاشي بالنسبة الى الحوار المستند
الى النار قلت الكلام في العلم بالعلة والعلم بالمعلول من حيث هو

ومن حيث هو معلول او لا تصور ابتداء وطريق بيان العلة اصلا هذا هو الحق
انما اختاره هذا الجواب لان مذهب الحق عنده جواز تعدد العلل
لمعلول شخصي فضلا عن نوعي ق٥ وما يفترق السبب السابق منه حيث
قال بعض الافاضل ممكن الاخبار في السبب ايضا فان واجب الوجود
موصوف العدم وصح الوجود وهو واجب العدم وممكن الوجود وهو
ممكن العدم والتعويل على الشرط وقام بتقرير الشرط الثاني هذا وتحقيق
ان يكون خبره ما يفيد آه اشارة الى ما سبق من ان مذهب الحق عنده جواز تعدد العلل
انما يفيد اذا احال الجانب الآخر ق٥ كذلك يتبين آه اي يصير الكلام
الذي هو بيان العلة علة فاعلة وبالجملة فلا يرد ما قال بعض الافاضل من
انا لا نسلم ان البيان فاعلة ق٥ وقد يقال في الفاعلة بالجملة بيان شافع
قال والاحسن في الجواب ان بيانا فرق بين قولنا الكيفيا انا بنتفي الامر
جنسه بين قولنا الجنسية انا بنتفي الامر وانا يرد الاعتراض على
بعض عباراته الشارح دليل على الاول ان قلت عبارة التسهيل آنية من الوجه
الثبوتي قلت الاولى هذا وبقال زيد بسبب انسانا بعض بطلانه كما بين في
شرح المفتاح وهذا والظاهر ان السائل توهم ان الشارح في بيان منشا الملازمة
وبالجملة تتصل احدهما والاشكال ان الكلام في مثل هذا البيان يحمل
على الصدر ان ثم يكن فيه طريق الصدر للاسلام وانا المفهوم ما ذكره المحشي
فهو ثم تعرف استحالة انفكاكه بعد تمام امكانه قال بعض
الافاضل الامكان المعتبر في تعريف الاستحالة بعد ما هو الامكان

الموجب فلو قدر بعدم ضرورة عدم الامتناع لم يندفع الدور ولا يحال الضرورة
معرفة الوجوب لانا نقول يحال به بهيئة التصور ولو دفع هذا الدور وجوه
كثيرة مثل ان الايجاب الاختياري بضرورة عدم الامتناع قوله او يحال
عرفوا الواجب بما علم منه توجب الوجود الذي هو المقصود بالكلام
باذا امتناع العدم او عدم امكان العدم وفسر علة الامتناع والامكان
قوله فلا وجه لما قيل الخ والحق جعل كلام هذا الفاضل شرحا للواقف على
انها بسبب معنى للعبارات المذكورة في الفصايا بسل بينهما بالعموم والخصوص
قوله لما تصور ان ابتداء حال بعض الافاضل الاخر ان يحال انا يريد
بقوله بحيث الوجود وجوبا الوجود مطلقا بحيث ذلك القسم في الواجب
وان قيد بقيد فقط يندرج واجب الطرفين في الممكن وليس بمسمع الوجود
وقد جعله في المكن واما ما افاده الحق فيه كلام لان هذا القسم بحسب
الوصايا ليس بمسمع الطرفين بل واجب الطرفين وملاحظ الاذعان
تكلف هذا وقد يلزم ما هو اشد من هذا التكلف لاستبعاد الاحتمال
وان كانت بعيدة قوله سهو لا غرباء الفرق بينهما بان الايجاب بانضمام
الامكان فيهما بسبب وشرط وجودي او عدمي بهما وقوله بهو من جوزه في الواجب
قال بعض الافاضل فيلزم ان لا يثبت للممكن فاعل مختار وهو كما يلزم
انسداد باب اثبات الصانع لاحتمال ان يكون الشرط امرا عدميا اللهم الا ان
يعني الضرورة في وجوده شرط الوجود وهذا وان جاز فان كل الشرط الذي
عند وكل الفاعل لا بد وان يكون ازليا في منتهى السلسلة فتامل قوله فان كان فيقوم

فرق مع

الاحتمال

بوجود

ب

بوجود ذلك الشان اه قال بعض الافاضل الاحسن ان يقال فان وجد مع وجود
الزمان لزم ترجيح احد المتساويين ان تساوى الوقوع واللاوقوع وان لم
يتساويا بل ترجح احدهما على الآخر لزم ترجح المرجوح فظهر ان مطلع الخشي
لزوم ترجيح احد المتساويين بحمل بحث هذه عبارته في النسخ التي راجعناها
والذي ما فيه ان ترجيح احد المتساويين بترجح احد الزمانين فانا في الوقوع واللاوقوع
او العرض ان الوقوع راجح واما ما فيه ترجيح المرجوح فلا يظهر لنا ما يراد
منه قوله والاستحالة في اجتماع وجود خاص ومطلق اه قال بعض الافاضل
ان واضح البارى على هذا التقدير متضمنا للوجود المطلق اشتمالا واكلا
اتصافه بالوجود الخاص بل لا اتصاف هناك اذ هو عينه وكجابه عن اصل
عن اصل السوال بان الواجب بمعنى اقتضاء الذات الوجود ليس بموجود
وهم لكما اليه والى الممكن بحسب الاحتمال العقلي على ما راى وايده
بقول الشيخ وسوان الامور التي يدخل في الوجود كعمل في العمل
فسيبين هذا واجيب عنه بان المقصود من شرح الاشارات بان الوجود
المطلق تابد عليه محمول بالاستقاق مع كمر الوجود الخاص عنده وان مراد
الشيخان حصر الموجود في القسمين حصرا عقليا لا بدل على احد القسمين يحمل
صرف لا وجود له في الخارج قوله ما ان الوجود الخاص حال بعض الاعالى فيه
نظر لان الوجود له معنيان احدهما صفة للوجود بمعنى استغنائه عن الغير
والثاني صفة للذات بالقياس الى الوجود بمعنى اقتضاء الذات للوجود
سيرد السائل اذ يلزم ان يكون الوجود الممكن واجبا بالغير اه وحاصل الجواب

انه لیس واجب بالمعنی الاول فاین هذا من ذاک وقد ثبت ان الاولویة
لاقتضاء المذکور فی الوجوب هو الاقتضاء المستقل وهو تحقق المقتضی
والعرض من ایراد الاشکال نفی ذلک الاقتضاء التام قوله واجب
بالوجوه آه قال بعض الافاضل هذا الجواب للعرق والجلد والعظام
لمادة الاشکال ان یقال منع اقتضاء الوجود الخاص للوجود المطلق ان
ثبت له ونبعضه وعدم الصفة فی الخارج لا ینافی الانصاف والاقتضاء
فی محل الاشکال قوله فیلزم اعم من هذا التطویل ان یقال آه قال بعض الافاضل
واعلم ان وجوب الشیء بالغیر مع امتناعه ابتدا بالغیر یستلزم اجتماع الوجود
والعدم فی ذات ذلک الشیء وهو لزوم خفاء یحتاج الی مزید مکابرة فلذا
احتاج الی هذا التطویل قوله ولا یمتنع خلو الکلام آه قال بعض الافاضل واعلم
ان هذه القسمة المثلثة کقولهم الشیء اما ان یکون قدیما او حادثا او واجبا
وهذا یلتبس فیه علی الطلبة بل علی بعض المحصلین بالغفلة بقرینة ذکر المعطی
دون الواجب فیتراءی ادلم یرد آه قال بعض الافاضل واعلم ان التعجب بانه لم یرد
تصادق الوجود المطلق والامتناع المطلق حتی یقال انهما کیفیتان
لشیئین متغایرین بل اراد تصادق وجوب الوجود وامتناع
العدم ماخوذین مع الاضافة الی ما اضیفا الیه وهما وصفان لذات واحدة
بتصافان کالمتنین فانهما اکرام احدا بانه او لیاءه
لیقبل هذا الکلام لیس بصحیح لان الاکرام وصف الاحداث
والبانة وصف الاولیاء وهما متغایران

وهما متغایران هذا وانت خبیر بان عدم الوجوب من المطلق والمضاف
الی المخصوص من جمیل الشبیه فیه وقال السطر عن تحقق ذکا وکره طبعات
الواد قال ادرج المحصل ان احد الطرفین اعنی طرف الوجود اولی من العدم
لسلم امتناع الطرف الآخر واسلم احد الطرفین ایضا بلزوم
وجوب الطرف الآخر ومتعدم احدهما عند متعدم الآخر لکن هذا مما لیس
الوجود والآخر سه العدم عدم وجوب الوجود مثلا اسلمت
الامکان العام عن الطرف المخالف هذا اذا کان ثبته موجبا مطلقا
معناه وجوب الوجود وامتناع العدم ونفی الامکان العام عن العدم
قوله واما ما یقال آه وهذا یندفع ایضا بما حصل من ان الظاهر ان من
الشرط ذلک اذ الامکان الاستقبالی امکان حدوث الوجود
نظر بانه ان اراد بالامکان الاستقبالی امکان حدوث الوجود
فهو ممنوع وان اراد به امکان عدم الحدوث لان امکان
حدوث العدم لسلم الشرط اذ الوجوب فی الحال بل لو اغتبر الامکان الاستقبالی
فی جانب العدم لم یمکن ذلک فی جانب الوجود فی الحال
من عدم لزوم محال قوله وایضا لعل مراد من جعل عدم خروج الموانع هذا
الوجه راجعا الی الوجه الاول حیث قال بعد ذکر الاول ولعل هو المراد ومن
کون وجوب الوجود نفسه والالم یصح لان وجوب الوجود
نفسه بل کصفة سبب الوجود فی وجوده ولا یخفی ان یکون نفسه
قال بعض الافاضل قوله وایضا لعل اقول هو بالنظر الی ظاهر المقال اقول
والظاهر ان قوله وایضا مبنی علی عدم رضاه بکونه راجعا الی الوجه الاول
قوله ثم عدمها آه قال بعض الافاضل لا یخفی ان لکم ان یقال بجواز ان یکون

الوجوب معه بما سبق لا وجوب كما سوا الطاعن قال وجوب لازم قال و
صفة وجوب لموصوف من انكر ذلك تعلقه ابن هشام ره ملخصا
ان زعمت ان عدمه مطلقا اعرض عليه بعض الاعالي بان الكلام على
تقدير كون الوجوب من الامور العينية لامن الامور الاعتبارية لانك
ان الامور العينية اذا كانت معدومة لا يمكن اتصاف المحل الموجود بها
ولو صح ذلك يلزم ان يكون كونا الجسم ابيض حاصلا من العدم
وكلاهما باطلان ره وبضاعة استلزام امكان المذكور آه ممنوعا
صواب عدم تسليم كون مراد السائل بالعدم العدم بعد الوجود كما ان قوله
لانا نعلل بعدم الصفة صواب على تقدير كون مراده اعم وسيجيء تحقيقه
اسا له ره معدم عاد وجود المعلول ثبت ان بعض الاعالي حاصل
صفة للذات السلب هي الامور الحقيقية والاضافية وبهذا اندفع آخر
ما ذكرها ولم يعبر عما مثل الكتاب والايجاد فانه يشعر بتغايرهما
والواقع تحدان بالذات ومعناه ان حالا وقيد الكتاب والايجاد
ملاحظة العدم هذا والظاهر ان تعداد وكذا العاصل بالذات السلب العدم
وجوب العلة عاد وجود معلولها ووجود معلولها عاد وجوب علته
لكن المفهوم من سياق كلام المحشر تقدم وجوب العلة عاد وجود معلولها
وجود معلولها الايجاد والاكتساب عاد وجود المعلول ره ان كانت للذات اه
حال بعض الاعالي فان ثبت حصولها هو الواجب الذهن يتحصل والا يجوز
ان يكون المراد بالعدم المذكور في كلام المحشر عدم الوجود الخاص
الذي يلزم الوجود الخاص عاد وجود الملزوم فتدبر

لامتناع تعقله مانع من تصور الفنون البشرية على ان المراد ما لا ذهن من معنى
صوا الفتح المذكور ولا استحالة في حصول ما هيته الواجب المبادي العالية هذا و
هذا مبني على ان لا يكون المصور بوجه ما موجودا ذهنيا للماهية على ما ذهب
اليه البعض واما اذا كان موجودا ذهنيا فيسهل دفع السؤال ره لزوم
الامكان المخاص آه المراد بالامكان الامكان العام الموجب فلا يخفى بين
ان رجع اللزوم بامتناع امكان العدم مع امتناع الموصوف قال
لا يخفى عليك ان الحكم بامتناع له وجود الممتنع انما صح لاستلزامه الانقلاب الى
الامكان ما والوجوب طارئ عليه قال بعض الاعالي ان امكان العدم
عارض وجود الموصوف للاستلزام المذكور ره قصر من هذا ان يقال او
قال بعض الاعالي ان ذات الواجب صوف بامتناع العدم ووجود فرد
من الامتناع بمكنة عدم كون مفهوم الامتناع عدميا قال والحق ان المراد
بالوصف في الامتناع كما اطلق في مباحث صوا الفتح هو وجوب الوجود و
امتناع العدم ره ويمكن ان يقرر آه قال بعض الاعالي ولا يخفى ان
هذا قابل وان وفق فدفع الاستدراك لكن الكلام بعد عن التوجيه لانه
مرجع واضح للملازمة وقال بعض الاعالي والصواب المطابق لما هو المقرر
ان يقال عدم الفرق تسليم الملازمة ره قال وعندي ان نفي الامكان
والامكان الماخوذ وآجاب بعضهم بان مراد الشيخ من الملازمة المذكورة في اثبات
حصة العدم وحكوه حاصل كلام المستدل فتثبت عدم الفرق بين نفي الامكان
والامكان الماخوذ ره فاحصل الفرق تكون احدهما ثبوتا والاخرى سلبية

قوله والعدم لا يكون ذاته حال بعض الافاضل اذا اريد العدم المعدوم بعينه
مع قطع العوارض عن غير المسمى فمسلم يتخلل العدم بين الجوهر
المعاد ونفسه وبين العوارض وانفسها وبين الجوهر مع جميع
العوارض ونفسها وما ذكره المحشي يدفع العالب فقط واستحاله
الاول باعدام الكل ممنوع لجواز تخلل العدم بين الاجزاء
لما توضع مع المحل القابل احدهما فلا امساع لعدم بعض
قوله هذا الكلام على السند حال بعض الافاضل ان حاصله انا لا
نم انه لو كان امساع الوجود لماهيته اولازم لا يمكن عدمها امتنع
وجودها ابدا، وكيف لا يمكن مع بقاء الذات ولازمه لانه حينئذ
يجوز ان يكون سبب الامتناع وصف الماهية المعدومة الموجودة بطريان
العدم لازمها وكذا الامتناع عن الوجود ابدا، لا سلما، انتفى
قوله كذا الذات مساواه حال لكن البعض اشار بهذا السند الى حل او
وسند المنع بان ما بعد المعدوم من حيث يجوز بعد امساع الوجود الول
هو الوجود الخاص الذي لعدم العدم وجود امساع مطلق الوجود والملازم من امتناع
الاخص امتناع الاعم بما ذكر بكلام طويل الذيل وكذا ان كل الجمع المنع على الشق الثاني
لا يجدي ما ذكره وكل بعض لا يجدي اذا لازم عاد المسند هو لازم الذات لا المسند
الماهية وقت من الاوقات كما هو المتنازع فيه للازم وما ذكر وكل بعض ليس
كذلك لا سلما، الوجوه وما فصله كما اعرفه يمنع بكون المسند ما ذكر
اذ الجاعل يجعل المسند هو لازم الوجود الذي هو الخاص الذي ملخص الشرح الملائم

والاقرب على موضوع واحد بصدور التقابل بينهما الان يراد بالخلاف
بالايجاب والسلب ذوات قلت لعل ذلك للشبه المعطا الى الاذهان
بعض الاحيان فان التضييع وجعل الايجاب وجوديا ايا معنى كان سواء كان
باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجوديا ايا معنى
كان سواء لا وجوده في نفسه لا وجوده لغيره هذا فالمراد بالايجاب و
السلب على الفرض الاقرب كيفيات راجعة الى القضية واللازم
ان يكون تقابلهما بتوارد احدهما على محل بعد ذلك الاخر وبهذا يظهر
الجواب عن اعتراض بعض الاجلاء بعد تسليم عدم الصلاحية احد العينين لما
الاخر الذي ذكره صاحب القاصد وهو انه يمكن ان لا يكون بين ملكتيهما و
اسطة كالقيام وقوة القيام بالنيم فان على التقدير الواسطة ارتفاع
ملكتيهما اجتماعهما لو كان تقابل كل عدم مع ملكته تقابل السلب
والايجاب لما ان كان احد المتقابلين تقابل العدم والملكة فلا واذ العدم و
الملكة قد يرتفعان كالاعمى كعدم القول عما من شانه القول مع عدم كون
البصر فان ملكتيهما متقبلتان عن الجواهر اذ لا يتصف بعدم البصر ما لا
شانه القول واما التضييع فالمراد بالطباس الى الانصار والمشهور
قال صاحب القاصد ان الشيخ صرح بان غاية الخلاف مشروط في التصار
المشهور بل اجماعي اما ذكره من تحقق التصار المشهور بين الا
انواع كالشجاعة والجبن والتهور فيه لان غاية الخلاف لا يكون الا
بين نوعين احاط بكل منهما جامع ومن البين ان هذا ليس كذلك فان

بعض الاجلاء ذكر سبق التقابل الايجاب السلب الى شيء واحد
في كون نسبة الكل المجموعي بينهما نسبة الكلي السالبة جامعا
مقصودا فان جعل الاول فيه نظر لان مقصود السالبة ان التصاريف
لكونه ذاتيا يصدق على ما يصدق التقابل فان صدق التقابل على
الساهي نفسه يصدق التضييع ايضا بالنظر الى ذاته والفساد و
الا فرق في ذلك كمون التقابل عارضا لاكثر من غاية ما في الباب ان يكون
صدقها على الاقسام صدقا تشكيكيا فتامل ثم ان الاسوء باسوء او ارتكاب
ابسوء ان الاظهر لو لا يحتمل ان يقال ان التقابل اخص من
التقابل حتى يرد عليه ذلك السؤال ولا نظر الى ان اجتماع الضدين
يشتمل على اجتماع السلب والايجاب مع زيادة قال ذلك البعض
ان اراد بان زيادة غاية الخلاف كما استدل بها بعضهم على ان مدلول
التضاد فهو باطل لانا نمنع ذلك بل الحق والقسم المشهور بين على
انه يمنع كون غاية الخلاف فوق التضاد الذاتي وان اراد عدم من ذلك
فالعدم والملكة والتضايف ايضا كذلك بعد او ما يقال من انه يمكن
ان يحمل كلام المحقق على عدم الحصر فبعيد جدا انهم يمكن ان يقال على العلا
انهم يعتبرون الملكة الزيادة فوق التضاد الذاتي لا حاجة اليه كما لا يخفى
فلا يكون حينئذ حاصل كلام البعض عبارة الا عن على وجه يندفع به ذلك الاعتراض
حيث قال ويندفع بمنع ان التقابل المشترط في التضايف باعتبار عام في الكل
ليس كذلك بل هو خاص بالبعض الذي هو المتضايفان بالذات

الاحياء لما بقارنه تمالك بعض الافاضل الحاشية مع قولي الاول بعلة ما ينبغي
ان يكون الامر عليه ولسوء الحظ ما وجدت الا ما ذكرته اولا على ان كون التعريف في
المحدد الرجحان ايضا طائفة على استلزام الشعور الاخر قال الجعل الكاشي وهذا
مشكل لانهم صرحوا بان كل ممكن مخصوص بحدوث من حدوثين سابق للاحق واراد والسبق
الذاتي المناسب الموقوف عليه على الموقوف فيكون الاحدث من جملة الموقوف عليه
فيلزم الدور في التركيب والعلة الامامة وهذا اخلال الشارح ان الاحدث بالذات قبلي هو
نالكا الاحدث بالزمان مردود فلم يجعلوه من اجزاء العلة الناقصة انتهى وجعلوا
الاحدث السابق من قبيل العلة الحاملة فالتعريف المذكور لا يطرد الا على
وفق الحدث مذكور في شرح القاصد ايضا واما ان يكون العلة الحاملة بالقوة فمسلم
ان اراد ما ذكره من ان الصور ما يكون وجود المعلول الذي هو صورته مخصوصا به
بالفعل ليست حالة ما يكون الوجود به بالقوة في الحال بعض المواد وهو لا ينقض
بالمادة الكلية ولا بالصورة النوعية البسيطة السريعة الزوال بل بالصورة الجسمية
للعنصر كالتي يرد عليها ملاكن صاحب القاصد من ان الغرض الاظهر من العرضية
ان يكون وجود المعلول في المحل بحيث يتغير بتغيره ويتغير بتغيره
الصورة الجوابية فاجاب بانا لا نسلم ان الصورة الجسمية للعنصر بهذه الحيثية
ذكر عند المعلم الثاني ان الحار اذا غلب وانت خبير بان الغرض اعتبار ما يترك
على الكل ولم يكن طبيعيا ولم يزل صدوره ما دام جزء من المادة بل بقول انها
من نفس ومع علاقات كان الغرض عدم انفكاك الشيء وان كان بسبب
كما سبق في الجعلي بين الاعالي فان المراد بالمعلول عما يلزم ان لا يزال بالفعل احيانا حتى
المحكوم

فانه تفهم من العبارة حيث كان المقابل المستفيد الى الف ام الاول ان
السوال الواقع في الكتب المتداولة عليه جاري ما ذكره الشارح وان كان
صرفا به اختلاف التعبيرين كان وكان البعض ان المقابل الاجمالي
السلبي مطلقا سواء كان بين المقولات او بين القضايا بالسالبة فقط
وما وقع في كتب المنطق من ان التناقض اختلاف القضيتين بحيث يقتضي
لذاته صدق احداهما كذب الاخرى فاقتضى حمله بعض المتاخرين على ان التناقض
كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاختصاص الاختلاف الذاتي بالقضيتين
فوجه عن الحق الصدر بان المراد هو التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها
كما ان كون امر بعيد التناقضين بالموجبة والسالبة المعدولتين انما يتحقق اذا وقعا جوابا
على ذلك وقوله اكثر الخ اي كالتناقض بالواحدات الثلث المعروف عليه ايضا بان
احد الزمان ايضا راجع الى احد الموضوع الذي لم يعد طاعا في جزء
يستفيد في اختلاف ذلك من الاستعانة بالمدرس العمادة الى جريان هذا كون بحيث
يعدم صدوره المقصود من الاحدث الم يجز ان يكون الدان على حصوله بالسبب الذاتي
كما يجيء انشاء الله تعالى ولا يخفى ان مناك مانع فرق في نفي الحكم بعضهم بان
المتعاونين بالمرة بحسب نفس الامر في صدوره او لا يقتضيه تاثير الفاعل
على انفراده بحسب نفس الامر ان توقف على مناك مانع كان مختصرا الى ان ذلك
الامر عاما شاع اليه الذين الفاعل مطلقا وبدت الفعل لزم ان يوجد تركيب
لازم ودوران المركب مركبون فوجب الاحتياج وقيل من ان عدم الحدوث من جملة
وجوه الاحتياج الى الفاعل المختار لان ذلك فيما دام الاحتياج الى الفاعل لا يقتضي

في اناء وعندما اوخلت يدك في الاناء وقدر صوابك ذلك عند اوانت خبير بان الفرض
ليس حصر زوال الاتصال في الافراد بالفعل بل بالفرض ودفع كلام المحقق الفاضل بان
تبدل الاشخاص والمقادير باجتماع الاجزاء بالفعل وافتراقها بان يفرض اجتماع
الاجزاء بالفعل وافتراقها موقوف فان عاد وجودها وهو لا يختص عنها الا باثبات
كون الجسم بسيطة محصلة نوعية اما المختص به من اكثر فظاهر واما من الاول فلان
ملاقاة كل واحد من الاجزاء المنفصلة الى كل واحد من اجزاء جسم بالكيفية المذكورة في الاجزاء
الواقعة بملكة الصل حوله بخلاف ما نشره وفي حصوله في مكان اخر فرض عليه بعض الاعاظم بان حوله
الاين من الامور التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كما صرح به المحقق في شرح الاشارات
فلا تشرق حصول الجسم في مكان من تحت ما نشره الفاعل في وجوده واجيب بعض الافاضل
بان نقول جسم اعتبر في مكان واحد في الآن الذي فرضنا كان المعنى هو الفاعل
المختار بكون التغير من السيالات في وجود الشيء بدون وجوده وهذا لا ينافي ما اراده
المحشي ان حصول في مكان من تتمة فرض وجوده كما يعرف هذا ما كون في معين طبيعي
تتمته كما صرح به المحشي في بعض كتبه حيث قال واما موقوفات وجود الفاعل فلا يجب
ان يكون الاستغناء للجزء المعبر من ذات الجسم او نسبته الى جميع الاجزاء على السواء
فلا يجب الا يجب الاستعدادات وعلى هذا ايضا فذات الجسم مدفق افتقاره
الجزء المذكور وهو ملخص قال وقد بنا فيما نقش في الستواء نسبة معدوم الوجود الى جميع الاجزاء
حوله واجيب بمنع البرهان قال بعض الافاضل هذا الجواب غير تام لان الجزء الذي
لا ينقسم عليه الكل وطبيعة فيجوز ان يوجد الكل بحيث لا ينفصل شيء له وان
سلم فيجوز ان يفرض عدم الكل مع بقاء جزء على طبيعة عند وانت خبير بان ما يتفق

عدم الاتصال بكونه موهوما غريبا بالنسبة الى الجزء ولما فرض عدم الكل في التراب
ويجوز ان يكون مكانا لجزء ما المذكور حوله بل هو بحيث اذا فرض للمكان آخر قال بعض
الاعاظم ان الجزئيات المتصلة تشغل عند الغرب متر امكنتها او تغير عند البعد
عنها فالمركب اذا كان في مكان وشاوى فيه بسايطه بحسب قرب الميل الى
اماكنها لا يكون في كل مركب في مكان آخر مساوى النسبة الى المكنة بسايطه
بل يكون اقرب للمكان البسيط من بسايطه فيغلب ذكر البسيط على سائر البسايط
ويجوز بها لا يكون مكانا صدا ولا يخفى ان الخروج ان كان على وجه الاستدارة يكون مكررا
النسبة تحقق فيه واعلم ان هذا الكلام مجمل وتفصيله في سائر كتبه موضع للشكر
في ورود او يتبادل ان مكان المحيط بسيط الكرة غاية ان له مكانا واحدا بخلاف
الحوي فان له مكانا بسيطة قولهم ان الجسم الواحد له مكان واحد محمول على ما عرفتها من ان
نقول ان المحيط لا ينسب الى الحوي بقطعه في وضع النسبة لازمة في التمكن
حوله وناشره الفاعل الواحد وفيها بحاث كثيرة غير جمع الى المطولات حوله
والبلية التي توجبها بتحرك الثقيل الى المركز والخفيف الى المحيط واما المتحرك
بالارادة فمخصوص الوضع الخاص بالنسبة الى الاجسام التي في جهتي حركته طبعا
قبل حوله ولا يكون جزءا كما يشير به قول افلاطون حيث قال ناشج ان المكان معقول
وقال انه صورة لكن مراد الشيخ كيف لا وهو المقبول بالهيولى حوله
ان الى بعد واما تعدد في البسيط الباطن حوله ايضا اذا توهمنا وانت خبير باباه
اصحاب ● انما يذهبون اليه لعدم قولهم بالبعد فهم المقدمة حوله على
انهم لا يعتقدون قال الخاتمي واما وصف الناس المكان بكونه فارغا وخلا

بحسب الوضع متناسبة وان كان بعضها اجزاء في الحقيقة غير
متناسبة مرة وتوضيحه اه والظاهر مراده بما المراد ومن هذا الكلام
وخلاصته ان الاحتياج اليه ليس للانفصال بل للاشارة الى
تقسام الكلي الذي هو المدعى فحينئذ ان يكون مراد المص بقوله بفعل
الانقسام الانقسام الكلي مرة وقد عرفت عليك ان لا يتصور فيه مذهب
ديمقراطيس قال بعض الافاضل ان من جعل البحث عن هذا الامر
البسيط الطبايع اراد بها البسيط بالنسبة الى الحس والظاهر بل
يحتاج في ذلك الى بطلان مذهب ديمقراطيس قال بعض الافاضل
لا يخفى عليك اما ان يصدق عليه الجسم المفرد يصدق عليه الجسم البسيط
فاحتياج الاحكام الى ابطال اجزاء ديمقراطيس وانفصال الجسم
البسيط مطلقا غير مستقيم وكليا غير تام لاحتمال ان يكون البسايط
مركبة من اجزاء متخيلة خارجا عنا واراد ان مراده كلي كما سيدل
عليه كلامه المحشي وهذا الاعتراض قريب من الاعتراض الاتي مرارا والحق
انه لا يوجب ولا يلزم استحالة الجعل اجزاء غير متناهية بالفعل والخلع
صوريا ان كل جزء ملاق باحد طرفيه جزءا بالقوة يطرأ الاخر واما ما ذكره
الشيخ وبعض المواضع من ان اختلاف الاغراض يوجب الانفصال
بالفعل فان المراد ليس نفس الوجود بل الاعيان بل نفس الوجود لسبب
الاختلاف والذي هو الموجب للانفصال كيف وقد نص في الشفاء بقوله ومن

الذي اورد فيه استدلال الخاصي حيث قال اذا تحقق واحد من ضواعف بيان
هذا الوجه انه لا يخلو اما ان يكون لواحد منهما طبيعتان مستقلتان مطلقا او لا يكون
انه لا يخلو اما ان يكون لواحد منهما طبيعتان مستقلتان في سبيل البداية قال بعض
الاعاظم والاولى في تقرير الدليل انه اذا لم يكن جنس من الجنسين مركبا فلا تعدد
في الشكل حينئذ لانتفاء احد شقي المترديد وعلى هذا يحمل ما وقع في القول المص
ولا يجب مقارنة العدم حتى لا ينافي بيان المفهوم من لفظ الصباح جواز
المقارنة وهو ظاهر لو ليس الصباح للمطلق الضياء وحينئذ قال بعض الاعاظم
لكن يجب تقييد الامور العدمية بالحكم الى الواحد الشخصي لزم ان لا يكون سلب الاشياء
كثيرة من سلب واحد من تلك الجزئيات الغير المتناهية لكنه باطل الان صح ما بايناه
مسلوب عنه الضروج وهذا مبني على تغاير المفهوم وتحقق معنى الواحد من الجزئيات
فان كان معناه ملاحظة الحكم بالسلب في كل واحد واحد ولم يكن له صدق حقيقي ولا اعتبار
ولا صحة بعد التأمل والا فلا محيد عن تحقق صور الا انتفاء الدليل قال
في طرح تكلف الاشراق وتحقيقه انه لا يجوز ان يتحقق الواجب اضافات تماثله
توجب اختلافا في جهات غير اضافية اذ اضافة ما المبدائية تصحح جميع الاضافات
فالواجب فيه المصدرية وغيرها الا سلوب كذلك فالسلب الواحد يصح جميعها
وهو سلب الامكان فانه يدخل تحته سلب الجنس وسلب الفصل وسلب كل
صورة اعتبر من عليه بان المفروض فاضيه وانت خبير ايضا بان الكلي المطلق
من كثرة الاعتبارية في صدوره الكثرة والتركيب في المبدا الاول كيف
السلوب والاضافات سلما اطراد الجنس صورة الوجود فيض

الاعاظم

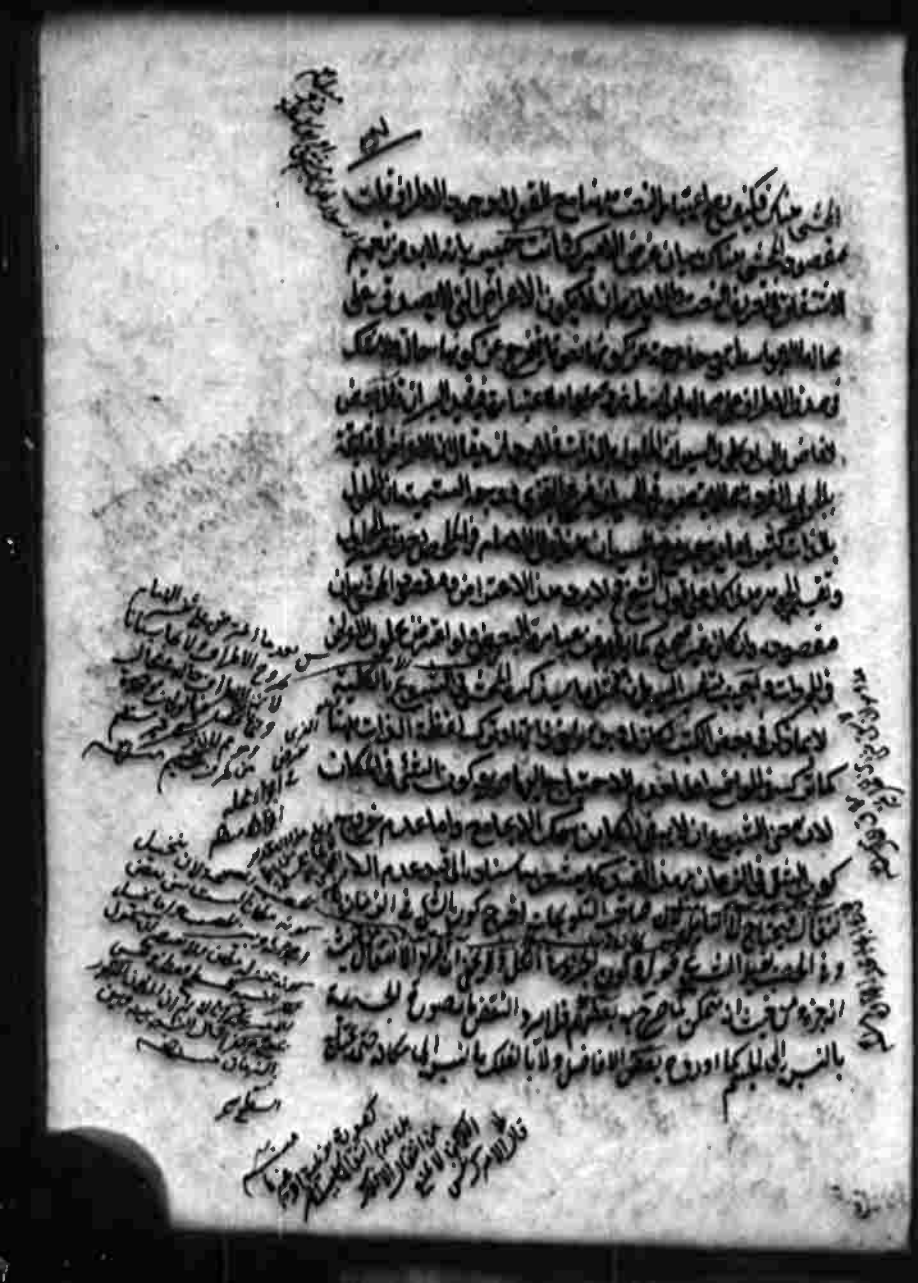

لكنها اذا عرضت للجسم صارت متقررة والمستعد بعض هذا المنع وله
لكن الامام في الملخص ادعى بداهة هذا الحكم قال بعض الافاضل افترا
من كلام المحشي ان البداهة لا يقتضيه ذلك بين الامور الموجودة والا
عتبارية الموجودة نفس الامر فلما جاز في الاعتباري شغل كل المحل
لا يطرق السريان جاز في الخارجي ايضا ذلك ثم قال لكن يرد عليه
اذا قطعنا الجسم قطعتين لزم ان ينعدم الطائفة وحدث الحرارة في
والبداهة بخلافه والحق ان الصور الجسمية وما يتبعها من المقادير
والاطراف تنعدم عند القطع وتحدث غيرها وتجرد الاستعداد غير معتبر كما
بين في موضعه منه والاخصر في تبيين ان المراد بكون المادية
او لازمها على كونها علة قابلة وح يكون المراد بمقابلها ان يكون للغير
مدخل في العلية فينطبق قوله فيكون العرض من جملة الشخصات
منه وذلك لانه في وجوده مستغن بموضوعه اعترض عليه بعض الاعاظم
بان يقول ان اردت ان الفاعل من حيث حاجته الى موضوع كاف فذلك
او للمستكمل وان اردت سلب الوجوب عن الفاعل لعينه فذلك لا يفيد لان الاحتياج
انما من الاستفادة منه وقبل الاستفادة لا اعترض عليه بانها قبل الامكان
من غير افتقار لا وجوبا الى الاخر عند الفاعل ان التلازم بين الشيء
الاصلي الذي هو عدم الانتقال وان كان مقررا عند الاكثر لكن منه
محلها قال المحشي لا يمكن ان يتعلل بعد تقدم احد جهتي الطول والعرض مجردا
في الاعتبار

فصل من غير خط وسطح من غير سطح لكمال الجسم الذي هو الانفعال
نحو الطول بالفعل لما كان اذا فرضت فيه خطوط متقاطعة فيها بعد
خطي والاخص والاوسط كذلك البعد الخطي طول والسطح

بعد انها فاعل لتشخصها قبل لبس المراد بالفاعل ايجاد
التشخص قبل كون الصور في حالة بعد العاعل اذ بوجد التشخص
لا لزم ايجابها بوجوبها مورد قول انهم زعموا هذا الجواب على تقدير السؤال
ملاحظة واما اذا قدر بان الجسم لا يتصور وجوده الا في ضمن معين فما ذكر
ان الجسم لا يحتاج في الوجود الى التشخص والبعض يحتاج فالمراد ما ذكر من ان
المبهم لا يتقرر وجوده الا متشخصا مورد وامثالها قد تصدر في الكتب بانه يلزم سبق
الشيء على نفسه على تقدير ان يكون الحصول الاول غير الثاني او سبقه على مرتبة من
المراتب او النسبة ان لم يكن ذلك لا يرد عليه ما اورد على بعض الافاضل من ان هذا
غير لازم جواز ان يتبعه الحصول الاول للحصول الثاني والثاني الاول بل انما لزم قوله
وهو الكمية المتصلة في الجهات الثلث حاصله انه خشونة حاصلة بين السطوح فانه
يتشكل في اي جهة كان بالسطح مورد وهو الجوهر الذي يمكن ان يعرض فيه الابعاد
الثلثة بالفعل فان المتقدم من اكثر الكتب ومن اول الكلام الجوهر والابعاد الثلثة
وان المتقدم من كلام المحشي ان الجوهر في بعض الكتب ان المراد به الجوهر
المتعارف الذي هو الطول والعرض والعمق وهي ليست بالفعل الا في التعليمي
والاية التعليمي فرق ابن سينا بينها بالاعتبار وما حاصل الابعاد على الاقرار
في الجهات الثلث فهو الجوهر الفرد والثاني الجوهر الغير الفرد
فهو الثاني الجوهر الفرد لان صاحب المقاصد ان اراد بالجوهر الفرد
الى اخره يمكن ان يكون مراده ان صاحب المقاصد ان اراد بالجوهر الفرد
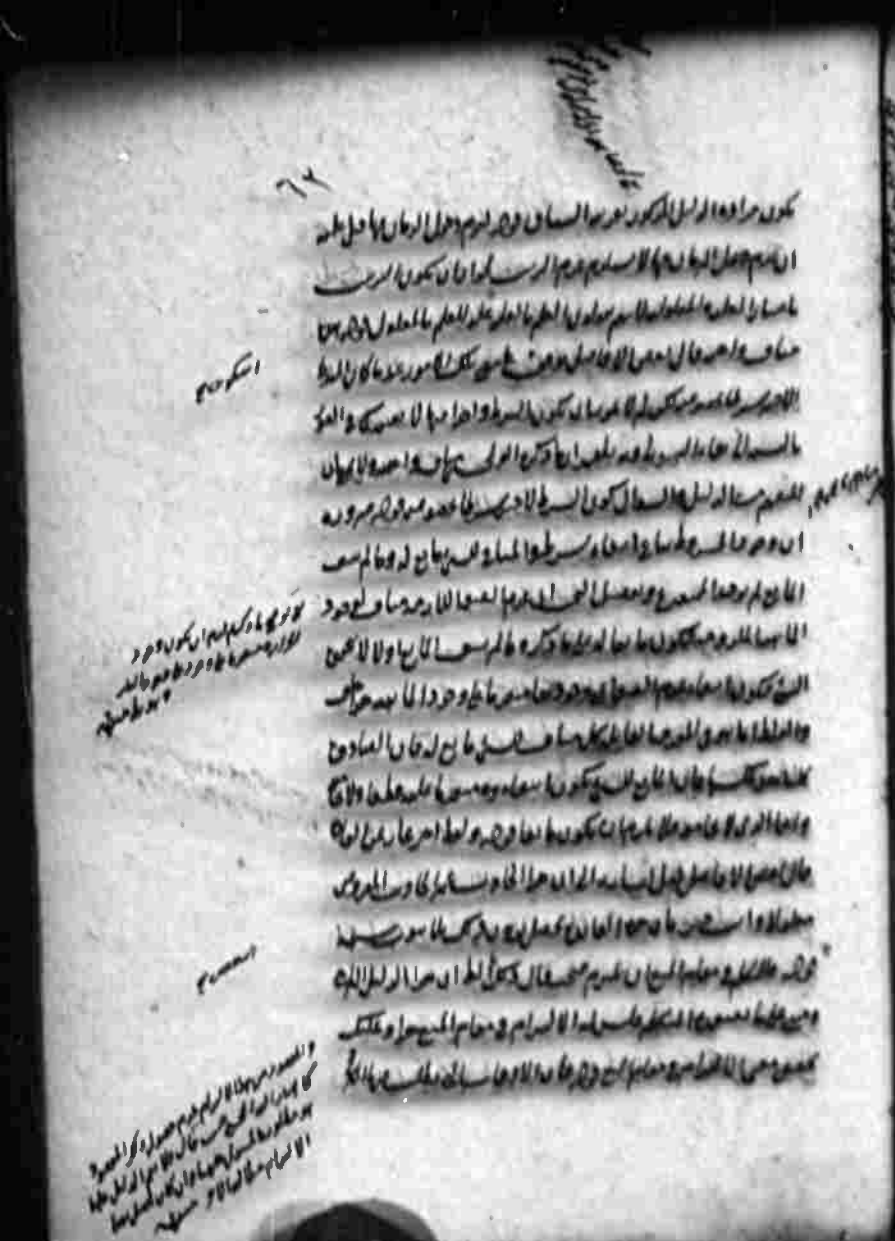
لما امكن ح حاله واحدة ان نرى اجزاء الشى واحدا والاجزاء الى لا يلزم
ان يكون نرى الحس ما حاذاه جزءا ساخنا والسواد جزءا آخر واحد
وموضع السواد [illegible] ومسقط [illegible] ومنهم من زعم انه لو ان يكون د
انصال الاجسام ومنهم من زعم ان انصال الارتسامات في الهواء وكان العلة
اذا حصلت في [illegible] الهواء بشكل ذلك الجزء العارض بشكل ذلك السطح
[illegible] المكان [illegible] واسعا [illegible] ذلك المكان اسفل الاسود
[illegible] ذلك [illegible] الهواء على ذلك الشكل [illegible] انصال الارتسامات
في الهواء [illegible] الهواء [illegible]
بان الشكل لو [illegible] زوال العلة لزم [illegible] ذلك الموضع
وعدم [illegible] وقد يكون [illegible] كما اذا عرض [illegible]
[illegible] لا يدرك [illegible]
[illegible] الاصل [illegible]
والمعلمة [illegible]
[illegible] على ان [illegible] الواحد لا يكون [illegible]
ان قال ان [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] الحس [illegible] يدرك [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] والالم [illegible]
والان يدرك [illegible]

٧٠

يدرك به الهواء الحركة [illegible] ان مساوى [illegible] اللمس و[illegible]
[illegible] على [illegible] الباس [illegible] من [illegible]
[illegible] اذا [illegible] الحس المدرك لا [illegible]
[illegible] الحال [illegible] لزم [illegible]
[illegible] المحال [illegible] ان [illegible] الاول
[illegible]
[illegible] التام [illegible]
[illegible] المدرك [illegible] ان [illegible]
[illegible] ظاهر عدم [illegible]
[illegible] الكشف [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
ان [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] هذا المذهب [illegible]
انه قال [illegible] جميع [illegible]
[illegible] يكون [illegible]
[illegible] اذا [illegible]
لا يكون [illegible] قال [illegible]
يكون [illegible] والا [illegible]
[illegible] الا ان [illegible]

او عوارضها المحال بعض الافاضل في هذه الرقعة او لكون كل واحد من
خلت حصول الصفة والتلازم ظاهر البطلان فان من طالع هذا المحال يجد في العامة بلا فرق
عالما بعطاردية وهذا في غاية الظهور نعم قد او يمكن ان يحال ان العالم يصور
الاصباغ كلها ثم يعاوت بشرة الحصول او لو كان كل سعادت الذي هو الحكم
العدل صحيح دون الاول قال بعض الاعاظم الحكم الثاني انما هو صحيح لان الخط المستقيم هو حد
ما السطح المعترض فان خط السطوانة وكذا الخط المخروط طرفه مسدود وهو منها خط
مستقيم هذا وهو مثل هذا الخط طرفه بعض السطوانة الذي هو مستقيم منطبق
على الخط الخارج السطح المسدود هو على عدد تسليم بعال بالانوذاه قال بعض الاعاظم
ضمان استواء السطح المستدير بعد الاستقصاء والتطلع الاخراء واسعا ان سمت
سمت فيتعدم السطح الاول معلوم ان الاستواء لازم للسطح المستدير وكذا استواء
السطح المسدود هو له الاسكان الاسود والاسفل فان قال بعض المشارح
ان معول المراد ان عدم تضاد بعدين المحدود هو الخط يستلزم عدم تضاد بعدين
فيهما لان عدم تضاد المحدود مشطلعا يستلزم عدم تضاد العارض اما ان يستلزم
ما بين الصورة فعلان كون الخط مسدود شيء وقت مستقيما او مستلزم كون السطح
العارض على الخط المستقيم وهو للخط المستدير وقت اخر بعيد او كلام فيه
مبني على كلية هذا الحكم في كل الاعاظم من ان الاستدارة والاستقامة وصفان متضادان
يجوز زوال كل منهما للاخر هو ان اللون اعرض سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان
في الكيفيات المحسوسة لم لا يجوز ان الكيف الخاص الذاتي واحد مبني وكذا

على ان اللون في جواهر السطح والاشياء كون الكيفية محسوسة كون ذاتها محسوسة بالكنه او الوجه
الكيفية الكيفية محسوسة بالكنه الجنسية المعلم لما هو مشترك بين ما بالكيفية محسوسا بالكنه
هو لم يجز ان يوقف وجود ما على ما هو فرد له قال الكيفية المعلم جاز ان لا تكون
وجود المطلوب على فرد له وجود ما على ما هو فرد له امر على اللزوم تقديم وجود
المطلوب على نفسه على التقديم وهو المطلوب على وجود امر ما مثل الاول الكلام فيه تقدم
وجود الاضافة على نفسه على تقدير وجود المطلوب لا يجب افراد وجود
وكيف ان يكون جزء الحس جواز ان لو عدم العالم جميع لزوم وجود الحس على تقدير
فلت ان الكلام في الاطلاق نوع الاضافة لكن لما امكن منع نوعه الاضافة وان الكلي فرد
من مفهوم جهة المعلم لجواز ان يكون عرضا طويل الحس الساعة وكذا سعادة عالم وان
هو له حاد كون الساعة لا يعرض الا حال وكل البعض يمكن ان يحال بالكلية مرات
الاعداد عسر بسبب الاستقصاء المعرض الساعة وهذا التقدير يكفي في فرض الانقطاع
هو لان يعلم الاستقصاء بالتطبيق وردعلى ذلك كل البعض لكن ان يعرض الاضافة
الحاصلة بين الساعة والمدينة كم شاء لكن ان يعرض الاضافة ما لم
لان الاضافة والاضافة اضافة الاضافة وعلى هذا الغرض
ان الاضافة التي هو وجود ما لا يستلزم ترتب بين الاضافة حصول الساعة في اسعد
لكل على الموجود الاضافة معها حاصل من هذا الموجود المتزيد الواضافات
هو لان يعلم الكرة هو حصول الحال على كل البعض الا وبالان يحال هو حصول الجوهر
هو يستلزم الكرة الجوهر الفرد ولم لا يجوز ان الكرة المعلم بالكرة هو كرة بعد الجواز ان يعدم

الوضع والكشف عما نحصل بذلك يتبع به هذا الموضع من الخلاف